معايير المحاسبة المصرية
المعدلة ٢٠١٥

قرار وزير الأستثمار وتوطئة وملامح
تعديل معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥

وزارة الاستثمار
الـــوزيـــر

قرار
وزير الاستثمار
رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥

وزير الاستثمار،
بعد الاطلاع على القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،
وعلى القانون ٩٥ لسنة١٩٩٢ باصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية ،
وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٢ بتنظيم وزارة الاستثمار،
وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الحكومة،
وعلى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠١٤ بشان تفويض وزير الاستثمار بمباشرة اختصاصات الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى ،
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية ،
وعلى قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى ،
وعلى كتاب السيد الاستاذ / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ ٢٠١٥/٧/٩.

قرر

(المادة الأولي)

تحل المعايير المحاسبية المرفقة لهذا القرار وعددها ٣٩ معيار وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة .

(المادة الثانية)

يلغى العمل بالمعايير المحاسبية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وذلك إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به إعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ ، وتطبق على المنشآت التى تبدأ سنتها المالية فى أو بعد هذا التاريخ .

وزير الاستثمار

أشـرف سالمان

تحريراً في: ٩ /٧/٢٠١٥
عصام

توطئة

يعد هذا الإصدار من معايير المحاسبة المصرية أول تحديث لها منذ صدور المعايير المعمول بها حالياً بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦. وفى ظل التطور الكبير دولياً لمعايير المحاسبة ولاسيما في ضوء الأزمات المالية التي ألمت بالعديد من الأسواق والشركات عالمياً، كان لزاماً أن تحرص الجهات المعنية في مصر على تحديث المعايير الوطنية المعمول بها. ولاشك أن وجود معايير محاسبية مصرية متوافقة مع المعايير الدولية الحديثة و ملزمة لجميع الشركات يؤدى إلى تحسن جودة القوائم المالية وذلك توحيداً للمعالجات و السياسات المحاسبية وتحقيقاً للمزيد من الإفصاح و الشفافية، وبما يساعد جميع المهتمين في فهم ودراسة القوائم المالية و اتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية المرتبطة بها على أساس سليم.

لذا صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية لمعايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى. وتضم اللجنة وفق قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ لمراجعة معايير المحاسبة المصرية بالتعاون مع لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية كل من السادة أ. شريف سامي - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ورئيس اللجنة، الدكتور / حسن فهمى – رئيس الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة ، أ. محمد حسين صلاح – ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات ، أ. حازم حسن – رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية، الدكتور / خالد عبد العزيز حجازي – رئيس المعهد المصري للمحاسبين و المراجعين، الدكتور / فريد فوزى لاوندي – ممثل شعبة مزاولة مهنة المحاسبة و المراجعة بنقابة التجاريين ، أ. / محمد يحيى – خبير المحاسبة والمراجعة ورئيس لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية. وتولى أ. أسامه إميل أمير – مدير عام وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات – أعمال مقرر اللجنة.

وفى إطار مراجعة مشروع معايير المحاسبة المصرية التي أعدتها لجنة المعايير بجمعية المحاسبين و المراجعين المصرية، فقد تم تشكيل لجنة فرعية من المختصين بشئون المحاسبة المالية من داخل الهيئة و خارجها لمراجعته، وتضم فى عضويتها حسب قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٤٤ لسنة

٢٠١٤ بتشكيلها كل من المحاسبين أ. سيد عبد العال – رئيس اللجنة، ا.د. أحمد نور، أ. نسرين قرطام، أ. أحمد محمد رأفت، أ. صالح سيد حسن، أ. أسامه إميل أمير ، أ. حسام عز العرب ، أ. تامر وفيق عبد السميع، أ. محمد كامل عبد الفتاح، أ. أحمد مصطفى محمود، أ. حمد إبراهيم السيد العوضى، أ. محمد إسماعيل سيد غريب، أ. مروة محمد على فرج، أ. أكرم محمد عادل.

هذا وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية أتقدم بخالص الشكر ووافر التقدير للجهد المبذول من قبل السيدات والسادة أعضاء اللجنتين وأثمن بوجه خاص مساهمة لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية برئاسة أ. محمد يحى وكذلك ما قام به أعضاء اللجنة الفرعية من مراجعة وما استثمره الجميع من نقاشات وتداول بشأن أنسب البدائل وأفضل الصياغات للوصول إلى هذا الإصدار من معايير المحاسبة المصرية. جزى الله الجميع خيراً عن عمله.

رئيس الهيئة

شريف سامى

ملامح معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥

*تم إضافة قائمة جديدة إلى القوائم المالية تسمى" قائمة الدخل الشامل."

*تم تغيير اسم" الميـ زانية "إلى" قائمة المركز المالي."

*تم تغيير مصطلح" حقوق الأقلية "إلى" حقوق الحصص غير المسيطرة."

*تم إلغاء اختيار" نموذج إعادة التقييم "في الأصول الثابتة.

*تم إضافة ملحق لمعيار الإيراد لتوضيح تحقق الإيـ راد بالنسبة للمطورين واختلافه عن عقود الإنشاء. *تم إلغاء المعالجة القياسية في تكاليف الاقتـ راض.

*تـ م تقديم تفصيل أكثر للأطراف ذوي العلاقة.

*تم فصل معيار القوائم المالية المجمعة عن القوائم المالية المستقلة في معيار منفرد وتم استبعاد استخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المستقلة.

*تم إلغاء معيار المحاسبة في البنوك.

*تم إضافة أمثلة توضيحية متعددة لحساب نصيب السهم في الأرباح وخاصة فيما يتعلق بالنصيب المخفض للسهم في الأرباح.

*تم إلغاء اختيار" نموذج إعادة التقييم "في الأصول غير الملموسة.

*تم فصل" الإفصاحات "عن الأدوات المالية عن" عرض "الأدوات المالية في معيار منفرد.

*تم تبسيط معيار الأدوات المالية " الاعتراف والقياس "مع إضافة أمثلة عملية وخاصة فيما يتعلق بمحاسبة التغطية.

*تم إلغاء معيار" حصص الملكية في المشروعات المشتركة "وحل محله معيار" الترتيبات المشتركة." *تم إلغاء استخدام طريقة التجميع النسبي في قياس المشروعات المشتركة ضمن الترتيبات المشتركة. *تم إضافة ارشادات تطبيق موسعة لمعيار" تجميع الأعمال."

*إلغاء معيار" التقارير القطاعية "وحل محله معيار" القطاعات التشغيلية."

*تم إلغاء اختيار القيمة العادلة في الاستثمار العقاري.

*تم توسيع معيار مزايا العاملين ليشمل أمثلة متعددة تسهل عملية التطبيق.

*تم إضافة معيار" الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى."

*تم إضافة معيار" قياس القيمة العادلة "مع تدعيمه بأمثلة متعددة.

*تم استبدال مفهوم" السيطرة "Control – في القوائم المالية المجمعة بمفهوم" التحكم". Power –

*تم استبعاد الفـقرات الخاصة بالمنشآت الاستثمارية والتي تعفيها المعايير من التجميع من معيار القوائم المالية المجمعة.

تمـهيد

أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بالملحق المرفق .

١- يجب اعتبار هذا التمهيد جزءا لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية سواء المرفقة أو ما يصدر منها مستقبلاً و يجب عدم استخدام المعايير مستقلة عن هذا التمهيد.

٢- تخضع الموضوعات التى لم يتم تناولها فى المعايير المصرية فى معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التى تتناول هذه الموضوعات .

٣- تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة (ذات الأغراض العامة) ، و فى هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض.

٤- قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل و التقييم و اتخاذ القرار، و فى هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضرورى الالتزام فى إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة فى معايير المحاسبة المصرية . ويجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أى لبس لدى مستخدمها قد يؤدى إلى أعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية ذات الأغراض العامة .

٥- يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار . بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار ، فى حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار. و يجب فى كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة .

٦- تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير وعدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها فى معايير أخرى .

٧- يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير فى معالجتها. وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادى للقوائم المالية وذلك فى ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة .

معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥

الجزء الأول من المعايير

معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥

المحتويات

رقم المعيار	اسم المعيـــار	
	تمهيد	Preface
	إطار إعداد وعرض القوائم المالية	Frame Work ..
١	عرض القوائم المالية	IAS ١
٢	المخزون	IAS ٢
٤	قائمة التدفقات النقدية.....	IAS ٧
٥	السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء	IAS ٨
٧	الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.....	IAS ١٠
٨	عقود الإنشاء	IAS ١١
١٠	الأصول الثابتة و إهلاكاتها	IAS ١٦
١١	الإيراد	IAS ١٨
١٢	المحاسبة عن المنح الحكومية و الافصاح عن المساعدات الحكومية	IAS ٢٠
١٣	آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS ٢١
١٤	تكاليف الاقتراض	IAS ٢٣
١٥	الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة	IAS ٢٤
١٧	القوائم المالية المستقلة	IAS ٢٧
١٨	الإستثمارات فى شركات شقيقة	IAS ٢٨
١٩	ألغى	IAS ٣٠
٢٠	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى	IAS ١٧
٢١	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد	IAS ٢٦
٢٢	نصيب السهم فى الأرباح	IAS ٣٣

٢٣	الأصول غير الملموسة	IAS ٣٨

رقم المعيار	اسم المعيـــار	
٢٤	ضرائب الدخل	IAS ١٢
٢٥	الأدوات المالية –العرض	IAS ٣٢
٢٦	الأدوات المالية – الاعتراف و القياس	IAS ٣٩
٢٧	ألغى وتم استبداله	IAS ٣١
٢٨	المخصصات و الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.....	IAS ٣٧
٢٩	تجميع الأعمال	IFRS ٣
٣٠	القوائم المالية الدورية	IAS ٣٤
٣١	اضمحلال قيمة الأصول	IAS ٣٦
٣٢	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة .	IFRS ٥
٣٣	ألغى وتم استبداله	IAS ١٤
٣٤	الاستثمار العقارى	IAS ٤٠
٣٥	الزراعة	IAS ٤١
٣٦	التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية	IFRS ٦
٣٧	عقود التأمين	IFRS ٤
٣٨	مزايا العاملين	IAS ١٩
٣٩	المدفوعات المبنية على أسهم	IFRS ٢
٤٠	الأدوات المالية – الافصاحات	IFRS ٧
٤١	القطاعات التشغيلية	IFRS ٨
٤٢	القوائم المالية المجمعة	IFRS١٠
٤٣	الترتيبات المشتركة	IFRS ١١
٤٤	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IFRS ١٢
٤٥	قياس القيمة العادلة	IFRS ١٣

قائمة تعريف المصطلحات .....